دور الجباية في محاربة التلوث البيئي

باشي احمد
أستاذ محاضر
كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

RESUME

La pollution est l'un des phénomènes les plus graves que connaît le monde, dont les incidences ce répercutent sur les différents secteurs. Ce qui a fait de la lutte contre la pollution l'un des objectifs des politiques de développement durable. Dans ce cadre la fiscalité est l'un des instruments essentiels pour faire face à ce phénomène. Ce qui amène les pays à élaborer des législations qui la régissent.

ملخص

التلوث البيئي من الآفات التي أصبح يعاني منها العالم والتي تركت آثارها السلبية على جميع القطاعات، مما جعلها من أهداف سياسة التنمية المستديمة. وفي هذا الإطار تعتبر الجباية من الوسائل الأساسية للحد من هذه الظاهرة، لهذا تسعى الدول إلى إيجاد تشريع جبائي لها.

مقدمـــــة

يشهد العالم حاليا ثورة صناعية هائلة، وخاصة دول الشمال الأكثر تقدما. هذا التطور الصناعي كان نتيجة للتطور التكنولوجي الذي شهده العالم منذ ظهور الثورة الصناعية، وازداد هذا التطور بعد الحرب العالمية الثانية بحيث تركزت جهود الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية باستغلال الموارد المتاحة بمختلف أشكالها وخاصة الموارد الطبيعية، حيث تطورت تقنيات استخراج المواد الأولية من أجل تلبية الطلب الصناعي المتزايد عليها.

نتيجة لهذا التطور في مستويات الإنتاج والاستهلاك، ارتفع مستوى تلوث البيئة. فالغازات والنفايات التي تطرحها المصانع، الأسمدة والمبيدات المستعملة لزيادة المر دودية الفلاحية، التلوث الذي تسببه وسائل النقل؛ القمامات المنزلية ... كل هذه العوامل جعلت البيئة في وضع متدهور.

تجلى هذا التدهور البيئي في ارتفاع مستويات التلوث (تلوث الهواء، الماء) مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون ارتفاع درجة حرارة الأرض وظهور ما يسمى بالانحباس الحراري.

أمام هذا الوضع الصعب والوعي الكبير بأهمية الحفاظ على البيئة وخفض مستويات التلوث، سعت الحكومات والدول إلى دراسة مختلف الوسائل الكفيلة بالخفض من مستوى انبعاث الملوثات بمختلف أنواعها (غازية أو صلبة)، وأصبح هذا الأمر هاجس يؤرق جميع الدول والمؤتمرات الدولية العديدة التي عالجت هذا الموضوع خير دليل على هذا، من مؤتمر "ريو ديجانيرو " 1992، إلى "كيوتو" 1997، و المؤتمرات العديدة الأخرى

إذن أصبح لزاما على الدول (خاصة الدول الصناعية) نتيجة لهذه الاتفاقيات الدولية اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض مستوى التلوث باستعمال كل الوسائل المتاحة ومن بينها الوسائل والأدوات الاقتصادية.

ومن بين الأدوات الاقتصادية التي استعملت للتخفيض من مستوى التلوث هي الجباية. فما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجباية في التخفيض من مستوى التلوث ؟

1. الرسوم البيئية و أهدافها

إن الأهداف الأساسية لتطبيق الرسوم البيئية و التي تمثل في نفس الوقت مبررات استعمالها هي :

استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع، الخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقا لمبدأ " الملوث–يدفع" التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من أجل محاربة التلوث حفاظا على البيئة، ويتجلى هذا التكامل بوضوح في مفهوم "جباية التنمية المستديمة " المشار إليه أعلاه.

تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال للموارد المتاحة استعمالا فعال بيئيا (éco-efficace).

تشجيع التجديد والتحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية والرفع من مستواها و/أو تخفيض الرسوم على اليد العاملة، رؤوس الأموال والادخار .

يمكن أن تكون وسيلة من مجموع وسائل أي سياسة فعالة تهدف إلى محاربة المصادر الصغيرة للتلوث (مثل ملوثات وسائل النقل، النفايات، المواد الكيميائية المستعملة في الفلاحة من مبيدات و أسمدة).

في عدد كبير من مدن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الرسوم على النفايات المنزلية السبب الأساسي في الانخفاض الكبير في حجم هذه النفايات.

كما أشار تقرير "الوكالة الأوربية للبيئة" حول مدى فعالية الرسوم البيئية إلى ما يلي:

الرسوم محل الدراسة كانت لها آثار بيئية إيجابية.

الرسوم الأكثر فعالية كانت تلك التي تعالج مشكل تلوث الهواء في السويد، تلوث الماء في هولندا، و كذلك إتاوة أكسيد الآزوت والرسوم التفاضلية على وقود المركبات في السويد.

بصفة عامة، الرسوم المحرضة فعالة بيئيا عندما تكون مرتفعة بشكل كاف يدفع على احترام إجراءات ومقاييس التخفيض من مستوى التلوث.

التأثير البيئي لإتاوات تغطية التكاليف يكون أحسن عند استعمال إيرادات هذه الإتاوات في تغطية نفقات تخفيض التلوث.

الرسوم البيئية يمكن أن يكون لها آثار في آجال قصيرة نسبيا (2 – 4 سنوات)، بينما رسوم الطاقة تتطلب من 10 إلى 15 سنة حتى يمكن ملاحظة أو تقدير أثرها.

إنه من الصعب تقييم فعالية هذا النوع من الرسوم و أثره على البيئة لأن هذه الرسوم هي جزء من مجموعة وسائل لا يمكن فصلها عن بعضها البعض. لهذا فإنه ليس من الممكن في جميع الحالات إدراك الفعالية البيئية لهذه الرسوم.

" فوق ذلك فإن هذه الرسوم يمكن أن تكون لها آثار متعددة على البيئة وتتولد عنها إيجابيات غير مباشرة يحتمل أن تحسن من السياسات العمومية المتبعة في قطاعات أساسية وهي : البيئة، الابتكار والتنافسية، التشغيل والنظام الجبائي"

وبما أن الرسوم البيئية هي جزء من النظام الجبائي، فهذا يعني أن هناك بعدا بيئيا للجباية، أي أن البيئة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند استحداث الوسائل الجبائية أو تعديل التشريعات الجبائية التي يجب أن تركز على إيجاد الأثر التحريضي الذي يدفع نحو انتهاج سلوكات لا تضر بالبيئة.

2. الإصلاح الجبائي الأخضر

شهدت العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و التي تضم أغلب الدول الصناعية الكبرى، إصلاحات جبائية هامة منذ نهاية الثمانينات. هذه الإصلاحات تمت في اتجاهين :

- تخفيض معدلات إخضاع الشرائح العليا من الدخل للضريبة على الدخل (انخفض بمعدل 10 نقاط بين 86 و1995) وتخفيض الضريبة على المؤسسات ب 8,5 نقطة خلال نفس الفترة.
- توسيع قاعدة التكليف للرسوم غير المباشر (TVA والرسوم على الاستهلاك).

هذه الإصلاحات العميقة لهذه الأنظمة الجبائية تعطي فرصة جيدة لإضفاء بعد بيئي للجباية، أو ما يسمى بـــ " الإصلاح الجبائي الأخضر" أو " تخضير الجباية " verdissement de la fiscalité " .

هذا التوجه في الإصلاحات الجبائية يمكن أن يتم باعتماد ثلاث خطوات مكملة تتمثل في : إلغاء التشريعات الجبائية المضرة بالبيئة ، إعادة هيكلة الرسوم الحالية وتأسيس رسوم بيئية جديدة- إلغاء التشريعات الجبائية المضرة بالبيئة.

هناك عدة تشريعات في الأنظمة الجبائية يتولد عنها بشكل مباشر أو غير مباشر إضرارا بالبيئة.

إن الإعانات المباشرة، مثل الإعانات الفلاحية والمقدرة بحوالي 297 مليار دولار سنة 1996 م في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هي أحد أسباب الاستغلال الفاحش للأراضي، استعمال المبيدات، الأسمدة وتجفيف الأراضي. كما أن مياه الري تحسب بأسعار أقل من السعر الحقيقي (في الولايات المتحدة الأمريكية الماء مدعم بـــ 75 %) و هذا ما نتج عنه تبذير

في هذا المورد الحيوي، كما أن الإعانات المقدمة للفلاحين في دول المنظمة مثلت 45% من قيمة الإنتاج (1986 - 1988) وبلغت 36% سنة 1997 م.

في مجال الطاقة، الإعانات المقدمة للفحم - الذي يعتبر أكثر مصادر الطاقة تلويثا - تفوق 16,5 مليار دولار في 6 دول من دول المنظمة (سنة 1988 م) وانخفض إلى 7 مليار دولار في 1995 م. كما أن المساعدات المقدمة للقطاع الصناعي هي حوالي 2,5 % من القيمة المضافة في 22 دولة من دول المنظمة (66 مليار إعانات سنوية بين 86 – 1989 م) ، وعندما توجه هذه المساعدات إلى عمليات تحويل المواد الأولية واستعمال الطاقة، فإن هذا الأمر سيكون له آثار سلبية على إعادة التصنيع وعلى حجم النفايات.

قطاع النقل هو أحد أهم مصادر التلوث، لكن الرسوم المنخفضة على الغازول في العديد من دول المنظمة أدى إلى زيادة عدد السيارات ذات محركات الديزل الأكثر تلويثا و ضجيجا، و أدى كذلك إلى توسيع نطاق نقل السلع عبر الطرقات. ففي فرنسا سيارات الديزل كانت تمثل 47% من سوق السيارات سنة 1994 م . وفي دول الاتحاد الأوربي وقود الديزل يمثل نسبة 30 إلى 61 % من سوق الوقود (باستثناء فنلندا ب 16 %).

من الواضح إذن أن إضفاء البعد البيئي على الإصلاحات الجبائية يجب أولا أن ينطلق عبر جرد وتصحيح للتشريعات الجبائية التي تنتج عنها أضرار بيئية.

- إعادة هيكلة الرسوم الحالية

عدة رسوم موجودة حاليا يمكن إعادة هيكلتها في شكل يناسب متطلبات حماية البيئة. فيجب أولا فرض رسوم على المنتجات والأنشطة الأكثر تلويثا ، بعد ذلك يمكن التفكير في بناء تصور لإصلاح رسوم الطاقة الحالية أو تأسيس رسوم بيئية جديدة. فمثلا في جل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشكل الرسوم على البنزين 50 % من سعره في محطات التوزيع، وبالتالي هناك هامش حركة كبير لإعادة هيكلة هذه الرسوم تبعا لمدى احتوائها على مادتي الكربون والكبريت.

إن تأثير مثل هذه الإجراءات على البيئة يتوقف على العبء الضريبي الإجمالي الذي تحدثه هذه الرسوم على الوقود وعلى مدى وجود منتجات بديلة. العديد من دول المنظمة وضعت تمييزا في الرسم بين البنزين برصاص وبدون رصاص، و هذا ما أدى إلى تخفيض كبير في الطلب على البنزين برصاص (أقل من 25 % من سوق الوقود في ألمانيا وهولندا) وفي بعض الأحيان اختفائه من السوق كما هو الحال في كل من النمسا، الدانمارك، فنلندا والسويد. وفي 16 دولة من دول المنظمة تم تعديل الرسوم على مبيعات السيارات أو الضريبة السنوية على السيارات بشكل يشجع السيارات الأقل تلويثا.

تأسيس رسوم بيئية جديدة

الإجراء البديهي والمطلوب يتمثل في اعتماد رسوم هدفها الأول هو حماية البيئة. رسوم تنظم عملية انبعاث الملوثات (في الجو، الماء) أو الرسوم

على المواد المضرة بالبيئة وهي الأكثر شيوعا. ففي بداية التسعينات نلاحظ انتشار الرسوم البيئية التي تمس منتجات ومواد عديدة : الأغلفة، الأسمدة، المبيدات، البطاريات، بعض المواد الكيماوية، المحروقات، الإطارات، مكنات الحلاقة وآلات التصوير ذات الاستعمال النهائي.

- تطبيق الإصلاح الجبائي الأخضر

حتى تتم هذه الإصلاحات بشكل فعال ويتم قبولها من المعنيين لا بد من مراعاة النقاط التالية :

- أن تكون الإصلاحات حيادية من حيث الإيرادات، أي ثبات الضغط الضريبي.
- التصور الجيد للوعاء، المعدل و الإيرادات.
- التعامل بشكل جدي مع المعوقات السياسية التي تحول دون اعتماد الرسوم البيئية اتخاذ إجراءات لضمان التطبيق الفعال للرسوم البيئية.

أ - إصلاحات حيادية من حيث الإيرادات

هذا يعني أن الإصلاحات الجبائية الخضراء يجب أن تطبق ضمن حياد موازناتي، أي أن الضغط الجبائي يبقى ثابتا، حيث الرسوم البيئية الجديدة ستعوض التخفيض في رسوم أخرى معمول بها. فعدة دول عوضت الرسوم البيئية الجديدة (خاصة تلك المتعلقة بالكربون) بتخفيض الأعباء الاجتماعية على رب العمل. الهدف الأساسي من هذا الإجراء (كما تمت الإشارة إليه في نقطة سابقة) هو تحقيق فائدة مزدوجة : تخفيض انبعاث

الملوثات من جهة، ومن جهة أخرى الخفض من معدلات البطالة بتخفيض تكاليف العمل.

هذا الضغط الجبائي الثابت هو الشرط الأساسي لقبول اعتماد الرسوم البيئية الجديدة. فالصناعة بشكل خاص تعارض اعتماد هذا الرسم الجديد خوفا على مواقعها التنافسية؛ كذلك المستهلكون يتخوفون من ارتفاع أسعار السلع والخدمات. إذا فإن إظهار أن رسوم أخرى قد تم تخفيضها سيسمح بقبول أكبر للإصلاحات الجبائية الخضراء. ففي السويد، الإصلاح الجبائي الذي حصل سنة 1991 م تشكل من تخفيض مهم في الضريبة على الدخل والتي عوضت باعتماد مجموعة جديدة من الرسوم البيئية، وخاصة تلك التي تعالج مشكل انبعاث الكربون، الكبريت و أكسيدات الآزوت، هذا الإجراء نتج عنه إعادة توزيع 6 % من الناتج الداخلي الخام لهذا البلد.

ب –الوعاء، المعدل و الإيرادات

من المنظور الجبائي، فإن الرسم الجيد هو ذلك ينتج عنه إيراد أقصى بفعالية، استقرار وبساطة. فيما يخص الرسوم البيئية فإن معدلها يجب أن يكون مرتفعا حتى تؤدي أثرها وفعلها التحريضي (التحفيزي) على تغيير سلوك المنتجين والمستهلكين، لكن كلما كان الأثر تحريضيا بشكل أكبر فإن مستوى التلوث ينخفض وتنخفض معه إيرادات هذه الرسوم والمتناسبة طرديا مع مستويات التلوث. فمثلا الرسوم على الغازول الملوث في السويد أدت إلى اختفائه تماما من السوق. وفي السويد أيضا شهدت إيرادات الرسم على الكبريت انخفاضا سريعا نتيجة النجاح البيئي الذي حققه هذا الرسم : فقبل

تطبيقه ، كانت التقديرات السنوية لإيراداته حوالي 0,5 إلى 0,7 مليار كورون سويدي، لكن بين 1991 (تاريخ اعتماد الرسم) و1995 انخفضت إيراداته من 0,3 إلى أقل من 0,2 مليار كورون سويدي.

وكذلك هو الحال بالنسبة للبنزين برصاص الذي اختفى من أسواق عدد كبير من الدول.

نلاحظ إذا أن هناك تناقض و تعارض بين الفعالية البيئية والفعالية الجبائية لهذا النوع من الرسوم، مما يتطلب دراسات عميقة لها وتصور دقيق لأوعيتها و معدلاتها.

ج - المعوقات السياسية و تدابير تجاوزها

أشار تقرير الوكالة الأوربية للبيئة إلى جملة من المعوقات السياسية التي تحول دون اعتماد رسوم بيئية جديدة على مستوى الاتحاد الأوربي وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة. هذه العوائق يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- الإحساس بأن هذه الرسوم يمكن أن تكون لها آثار سلبية على التنافسية والتشغيل، و خاصة في بعض القطاعات و المناطق الإحساس بأن هذه الرسوم يمكن أن تكون لها آثار سلبية على المجموعات ضعيفة الدخل الخوف من عدم التطابق أو التجانس بين الرسوم المطبقة محليا (الرسوم الوطنية) وتشريعات الاتحاد الأوربي أو تلك المنظمة للتجارة العالمية ضرورة الحصول على الإجماع على مستوى الاتحاد الأوربي عندما يتعلق الأمر بالتصويت على تشريعات جبائية.

- الخوف من ارتفاع مستوى الرسوم الذي يتطلبه حدوث الأثر التحريضي الإحساس بأن هناك تناقض و تعارض بين تغير سلوكات المستهلكين والمنتجين (وهذا ما ينتج عنه تخفيض إيرادات هذه الرسوم) وضرورة الحفاظ على الإيرادات الإعانات والتشريعات التي لها آثار سلبية على البيئة سياسات وثقافات أخرى ترفض مبدأ الرسوم البيئية وتعيق تأسيسها.

و لإزالة هذه المعوقات يجب اتخاذ الإجراءات الآتية :

- إلغاء الإعانات والتشريعات التي لها آثار سلبية على البيئة
- تصور دقيق وحذر للرسوم البيئية من خلال الدراسات المسبقة للسياسات والمعايير الجبائية المراد اتباعها. استعمال الرسوم البيئية وإيراداتها ضمن إطار متكامل من الإجراءات والإصلاحات الجبائية البيئية.
- تطبيق تدريجي لهذه الرسوم استشارة واسعة للمعنيين ، وخاصة السلطات الجبائية والجمهور.
- اتباع سياسة إعلامية فعالة والإعلان المسبق عن الرغبة في إدخال رسوم جديدة.
- يجب معالجة مشكلة تطابق القوانين الوطنية والأوربية، ومعالجة مشكل التصويت بالإجماع00.

د – ضمان فعالية الرسوم البيئية عند تطبيقها

بعد تأسيس هذه الرسوم ،هناك جملة من النقاط يجب مراعاتها لضمان الفعالية في التطبيق، منها:

إعادة توجيه الإيرادات:

* إما نحو المكلفين ، وذلك من خلال تشجيع الاستغلالات غير المضرة بالبيئة عن طريق التخفيضات الضريبية، تحفيزات استثمارية، تنظيم حملات إعلامية أو تكوينية.
* نحو القطاعات المعنية ، مثلا إيرادات ناتجة من رسم على النفايات يتم توجيهها لتمويل نفقات تسيير هذه النفايات.
* توجه لتخفيض رسوم أخرى مثلا تلك الخاصة بالتشغيل.

- رفع الفعل المحرض من خلال :

* الرفع التدريجي لمؤشر السعر الحقيقي على فترات زمنية طويلة
* التخفيض التدريجي من مستوى الإعفاءات .

- اتباع معايير تقييم فعال على مستوى النظام الجبائي.
- تطوير الرسوم البيئية

حتى يتم تطوير الرسوم البيئية لا بد من:

- توسيع استعمالها.
- الاعتناء بتصور هذه الرسوم و تطبيقها التقييم المستمر.
- تكثيف البحث في مجال السياسات العامة والآثار البيئية.

أ – توسيع استعمال الرسوم البيئية

الرسوم البيئية يمكن أن تساهم في تحقيق التغييرات الهيكلية في أشكال الإنتاج والاستهلاك وذلك من خلال تصحيحها للأسعار حتى تعكس فعلا التكاليف البيئية والاجتماعية الحقيقية؛ يمكن تحقيق هذا التوسيع في الاستعمال في الطرق التالي :

- توسيع الاستعمال في دول أخرى لم تستعملها بعد زيادة مستوى التجانس أو التطابق بين الرسوم على مستوى التكتلات الاقتصادية ، ولم لا على المستوى العالمي.
- تأسيس أوعية جبائية جديدة ، وذلك من خلال إخضاع عدد أكبر من مصادر التلوث وتطبيق هذه الرسوم على أوعية أكثر اتساعا مثل المصادر المائية، المعدنية ، المواد الكيماوية الخطرة، النقل (جوا و بحرا) ، استغلال الأراضي، تدفقات الموارد المستعملة في الاقتصاد (الطاقة، المعادن) والأرباح المتأتية من استغلال الأراضي والتي يمكن أن تكون مصدر لإيرادات جبائية هامة ومفيدة في الإصلاحات الجبائية البيئية.

الآثار الإيجابية للرسوم البيئية وإمكانيات اللجوء إليها معتبرة جدا ، وهذا بشرط التصور الدقيق والحذر لها من أجل الاستفادة من إيجابياتها عند التطبيق.

إذا كان هناك تطور ملحوظ في التقييمات النظرية للرسوم البيئية، إلا أن التقييمات التطبيقية لازالت قليلة جدا، فعدم كفاية المعلومات حول أداء هذا النوع من السياسات في محاربة التلوث يمكن أن ينتج عنه خطأ في اتخاذ القرارات. ومن أجل تحسين الوضعية لا بد من تكثيف عمليات التقييم، محاولة الحصول على معطيات صحيحة ودمج آليات التقييم ضمن السياسات العامة. ضرورة دمج عملية التقييم ضمن عملية تصور الرسوم البيئية هي فكرة اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي حددت توجيهات منهجية في تقييم الوسائل الاقتصادية المستعملة في مجال محاربة التلوث.

الرسوم البيئية تكون لها نتائج أفضل عندما تكون جزءا من كل متكامل من المعايير يهدف إلى حل مشكل أو عدة مشاكل بيئية، وهنا يطرح مشكل تداخل الوسائل. إن التحليل المعمق والفهم الجيد للمشاكل يمكن أن يكون ذو فائدة كبيرة في تحديد السياسات الواجب اتباعها. كما أن تطوير إطار للتحليل يسمح بتقييم مدى ملائمة مختلف الوسائل لحل مختلف المشاكل البيئية سيكون أمرا فعالا للغاية.

ومن أجل تحسين تصور الرسوم البيئية لا بد من تطوير البحث في مجالات مثل التنمية الاقتصادية ، وتقييم الآثار الخارجية لهذه الرسوم وخاصة تلك المتعلقة بكونها وسيلة لإعادة التوزيع.

3. الأسس النظرية لمكافحة التلوث

عرفت السياسة البيئية الدمار من بينها (الإجراءات القانونية مجموعة من المقاربات كأدوات لهذه السياسات من أجل حماية البيئة من)، (التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة)، (التفعيل الذاتي للنجاعة البيئية **نظرية الاستدخال لـــ** أرثر بيقو Arthur PIGON

لاحظ أرثر بيقو في سنوات العشرينات أن النشاط الاقتصادي (إنتاج أو تحويل) قد يمس في كثير من الأحيان رفاهية أفراد آخرين أو الجماعة دون أن تحسب السوق نفقة هذا الضرر والذي يتمثل في التلوث بشتى أبعاده، فصناعة الورق مثلا التي تلوث نهرا يمن أن تتسبب في خسارة مالية لمستعملي أسفل النهر (الصيادون والسباحون...الخ) خصوصا وأن سعر الورق الذي تسوقه هذه الصناعة لا يأخذ بالحسبان ثمن هذه الخسارة التي

تعتبر من المؤثرات الخارجية. لذلك يقترح بيقو إستدخال هذه المؤثرات عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم، الإتاوات...وغيرها، حتى يصبح سعر السوق يعكس كل النفقات التي تتحملها الجماعة (التكلفة الاجتماعية) وليس النفقات الخاصة فقط. ويمكن أن تحدد النماذج الاقتصادية المبلغ الأمثل للرسوم التي يدفعها كل ملوث، بحيث تستخدم الحكومة حصيلتها في استثمارات لمكافحة التلوث، أما الإتاوات فتدفع من طرف المستمتعين بالبيئة وتخصص مبالغها لتغطية تكاليف أشغال تجميل البيئة والمحيط.

نظرية حقوق الملكية لـــ رونالد كواز Ronald COASE

ينتقد ر.كواز في الستينات الخاصية المثلى للرسوم التي حددها أ.بيقو ليقترح حلا أقل تشددا وأقل تدخلا، بحيث يترك مجالا واسعا للحرية الاقتصادية وقوانين آليات المنافسة، ومن منطلق أن الموارد البيئية (هواء، ماء، تربة) هي ليست ملكا لأحد. صحيح أنه من حق ضحايا التلوث التمتع ببيئة نظيفة ولكن ليس أن يذهب هذا الحق إلى حد مطالبة الدولة بالتدخل لمنع جميع أنواع التلويث بحجة أنه ليس من حق أي فرد أو مجموعة من الأفراد استخدام البيئة كمستودع عام للتخلص فيه من مخلفات أنشطتهم، وصحيح أيضا أن للمتسببين في التلوث حق في البيئة مثلهم مثل غيرهم ولكن ليس أن يذهب هذا الحق إلى درجة استخدام البيئة كمستودع للتخلص فيها من مخلفاتهم دون قيد أو شرط. ومن خلال هذا التناقض بين الطرفين، ونظرا لكون مطالب الفئة الأولى غير واقعية وذلك لاستحالة إيقاف الأنشطة الصناعية أو تنقل السيارات مثلا، ونظرا لكون إفراط الفئة الثانية في استعمال حريتهم اتجاه البيئة سوف يؤدي إلى تدميرها. يضيف ر.كواز ـــ

خاصة إذا ما كانت قوانين الملكية واضحة ومدققة ــ أنه من الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين وضحايا التلوث إلى التفاوض المتواصل إلى أن يصلا إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث المقبول من الطرفين.

مبدأ الملوث–القائم بالدفع

ينص مبدأ الملوث–القائم بالدفع الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1972 على "أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة". أي أنه يجب على الحكومة إجبار المتسبب في التلوث على دفع نفقات إزالة آثار التلوث. ويعتبر هذا المبدأ بمثابة حافز لتقليل الإنبعاثات الملوثة لأنه يقر أن التكلفة البيئية هي تكلفة القيام بالأعمال الملوثة وعلى ذلك لا يجب أن يتحملها الجمهور بل من يقوم بالتلويث هو الذي يجب عليه الدفع. وهكذا سيكون لدى من يتسبب في التلويث الدافع للتقليل من الإنبعاثات والبحث عن استراتيجيات التخفيف من التلوث الأقل تكلفة التي يسمح بها القانون.

لقد قبلت الحكومات ومنظمات الإعانة إلى حد بعيد بهذا المبدأ، غير أن طابعه العام لا يسمح دوما باختيار الإجراء المناسب والأكثر مر دودية، إذ يحدث في بعض الأحيان تسرب انبعاثات بشكل يصعب فيها تحديد هوية الملوثين ومراقبتهم (مثلا تلوث المياه بالنترات قد تتسبب فيه الزراعة في منطقة معينة إلا أن بعض المزارعين هم الذين يتحملون المسؤولية أكبر من

غيرهم) وفي بعض الأحيان يظهر التلوث بعد سنين من فترة إحداثه لدرجة يصعب فيها تحديد مستوى التلوث الذي أحدثه كل متسبب وفي أحيان أخرى يطال التلوث منطقة عابرة للحدود أين يمتد فيها خطر التلوث من بلد متسبب إلى بلد ضحية وفي غياب التعاون بين البلدين ينقلب مبدأ الملوث مسؤول عن الدفع إلى مبدأ الضحية مجبرة على الدفع.

4. الجباية الجزائرية والتصدي للتلوث

سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، ذلك أن الجزائر من بين الدول النفطية ولا يخفى أحد ما للصناعة النفطية (البتر وكيمياء) ون آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهى تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية. غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مرد وديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة. وفي هذا المبحث سوف يتم استعراض بعض الأدوات الجبائية التي أمكن التوصل إليها.

الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة

ابتداء من قانون المالية 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بمعدلين أساسيين، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـــ 30.000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، و3.000 دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح. أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى 750 دج لمؤسسات الخاضعة للتصريح.

المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها تأثيرات على ملائمة الجوار والصحة، الملائمة الصحية العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية. أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للمصالح المذكورة.

يكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية (قباضة الضرائب للولاية) مساويا لحاصل المعدل الأساسي ومعامل مضاعف يتراوح ما بين1 و06 عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أو الملوثة، حيث يحدد هذا المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة وأهمية تلك الأنشطة.

وفي قانون المالية لسنة 2000 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم السنوي على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق في رفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص. وحيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف.

منشآت خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة منشآت خاضعة لترخيص الوالي المتخصص إقليميا ومنشآت خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، فإن هناك ثلاث معدلات لكل حجم من أحجام المؤسسة (الحجم هنا مقاس بعدد الأشخاص المشغلين) إضافة إلى معدل رابع خاص بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفتها صنف أقل خطرا من الأصناف الثلاثة المذكورة سابقا وعلى ذلك يمكن إعداد الجدول التالي الذي يبين المبالغ السنوية للرسم على النشاطات الملوثة لكل مؤسسة مصنفة.

جدول: مبالغ الرسم السنوي على النشاطات الملوثة على البيئة

الحجـــــم التصنيـــــف	مؤسسات مصنفة تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات مصنفة تشغل أقل من شخصين
مؤسسات خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة	120.000 دج	24.000 دج
مؤسسات خاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا	90.000 دج	18.000 دج
مؤسسات خاضعة لترخيص رئيس م.ش.ب المختص إقليميا	20.000 دج	3.000 دج
مؤسسات خاضعة للتصريح	9.000 دج	2.000 دج

المصدر: قانون المالية 2000

إتاوة المحافظة على جودة المياه

جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إتاوة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية"، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولآئية وجهوية) أو لدى

دواوين المساحات المسقية (ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها. وتطبق بالمعدلات التالية:

- 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية.

- 2 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو للصناعة أو للفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إيليزي، تامنراست، أدرار، بسكرة، وورقلة، بالنسبة للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية.

ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار(حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه، الاستعمال السفلي للمياه) يمكن تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تتراوح مابين 01 و1,5 كحد أقصى.

رسوم أخرى

ويتعلق الأمر برسم التطهير والرسم على البنزين الغير خالي من الرصاص: بالنسبة لرسم التطهير وفيما يخص رسم رفع القمامات المنزلية

فقد حدد مبلغ الرسم كما يلي375 دج على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

500 دج على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر.

1.000 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

1.250 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر.

بالنسبة للمحلات التي تحدث كمية فضلات أكبر من الأصناف المذكورة أعلاه وهي عادة المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد مبلغ الرسم المحصور في المجال 2.500 ــ 5.000 دج، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية. وفي المقابل أنشئ قانون المالية لسنة (2000) الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص ــ سواء كان بنزين عادي أو ممتازــ بحيث يفرض بـــ واحد دج لكل لتر، وهو يحصل لحسابي التخصيص الخاصين بالصندوقين: "الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة" و"الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث" وذلك مناصفة (أي 50% ، 50%) كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية.

الخـــاتمة

من خلال استعراض المداخل المختلفة التي تناقش إمكانية إيجاد حلول تحفيزية لمشكلة التلوث والتي تعاظم حجمها في السنوات الأخيرة بفعل زيادة النشاطين الإنتاجي والاستهلاكي، أمكن استخلاص من بين هته الحلول وجود دور كبير للأدوات الجباية المختلفة يمكن أن تلعبه في مواجهة هذه المشكلة التي أصبحت تهدد بقاء البشرية بصفة خاصة والكائنات الحية بصفة عامة، ولقد تبين أن هده الأدوات سواء كانت ضرائب أو رسوم أو إتاوات، يمكنها أن تتدخل في مختلف مراحل العملية الإنتاجية الملوثة هادفة إلى دفع المنتجين لاعتماد سلوكات غير ضارة بالبيئة من خلال زيادة تكاليفهم إلى ما يفوق تكاليف الاستثمار في وسائل التقليل من التلوث، وهي تستعمل كأداة مدعمة للإجراءات القانونية في الوقت الذي كانت هذه الأخيرة لا تحفز الملوثين على الالتزام بأي جهد لتخفيض مستوى التلوث دون العتبة القانونية، وكذلك تستخدم الأدوات الجبائية بالتآزر مع الوسائل الأخرى لمكافحة التلوث مثل الاعتمادات حتى يسلك الملوثون الذين يخضعون للجباية نهج الآخرين الأقل تلويثا الذين يحصلون على اعتمادات مالية. وهناك من يرى أن الجباية على التلوث لا ترقى إلى مستوى الدور الذي تحققه أسواق حقوق التلوث ــ كأداة بديلة من الأدوات الاقتصادية الهادفة إلى حماية البيئة من التلوث ــ في إيقاف حجم التلوث عند مستوياته السائدة في لحظة ما وفي مكان ما، ولعل وجهة النظر هذه صحيحة خاصة وأن الأدوات الجبائية المستعملة لمواجهة التلوث سرعان ما تفقد فعاليتها عند اندماجها في النظام الضريبي وإذا ما

سعت الإدارة الجبائية لتصحيح هذا الوضع تقع في مشكلة أخرى هي عدم حيادية تلك الأدوات المستعملة. وما يرجح كذلك كفة أسواق حقوق التلوث أمام الجباية هو إضعاف هذه الأخيرة للقدرة التنافسية للدول التي تعتمدها كأداة لمجابهة التلوث أمام تلك التي تتبنى إنشاء أسواق لحقوق التلوث.

أما بشأن واقع الجباية على التلوث في بلادنا فلا تزال دون المستوى المطلوب رغم الوضعية المزرية التي تعاني منها البيئة أرض، ماء وهواء. فما يميز الأدوات الجبائية في الجزائر هو الطابع العقابي أكثر منه تحفيزي خاصة بالنسبة واستخدامها لأغراض مالية أكثر منها لحماية البيئة، وحتى وان خصصت إيراداتها لتغذية بعض الصناديق التي أنشأت خصيصا لصيانة البيئة والمحافظة على جودة الموارد الطبيعية إلا أن الموارد غير كافية لتغطية الأضرار البيئية وتغطية التكلفة الاجتماعية. وختاما يوصي الباحث بإنشاء سوق لتبادل رخص التلوث وذلك للإبقاء على مستوى مقبول من التلوث طالما لا يمكن القضاء عليه نهائيا خاصة مع حاجة البلاد لبعض الصناعات ــ التي تعد أكثر تلويثا مثل البتروكيماويات ــ من أجل التنمية.

المراجع

- حسين عوض الله (زينب)، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- زين الدين (صلاح)، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- عبد المجيد دراز (حامد)، الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1986.
- الفيومي محمد (محمد)، قراءة في المشاكل المحاسبية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- محمد مندور (أحمد) ورمضان نعمة الله (أحمد)، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996.
- فان دير فين (بيتر)، مبادرة جديدة لتشجيع الفحم النظيف، التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد: 34، العدد: 04، ديسمبر 1997.
- عبد الله (حسين)، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، النفط والغاز العربي، السنة: 22، العدد: 76، 1996.
- م. شيلنج (سوزان)، التغلب على تلوث المياه الناتج عن الزراعة في الاتحاد الأوروبي، التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد: ، العدد: ، سبتمبر 1996.
- معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير بعنوان: موارد العالم (92-1993)، إعداد وترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية، مصر، بدون سنة طبع.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد: ومن القانون رقم: 91-25 (قانون المالية لسنة92)، 18 ديسمبر 1991.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة: 174 من الأمر رقم: 95/27 (قانون المالية لسنة996)، 30 ديسمبر 1995.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد: 03 و04 من المرسوم التنفيذي رقم: 98-339، 03 نوفمبر 1998.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة: 15 من القانون رقم: 99/11 (قانون المالية لسنة2000)، 23 ديسمبر 1999.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة: 38 من القانون رقم: 01/21 (قانون المالية لسنة2002)، 22 ديسمبر 2001.

- L'Agence Européenne de l'Environnement, (Page consultée le 04 mai 2001) -

- Les écot axes, [En ligne],
http://www.IFEN.Fr/eea/écotaxes.html

-Agora 21, (Page consultée le 04 mai 2001), Les politiques directives, [En ligne],
http : //www.Agora21.ORG/entreprise / biblio.html

- Europe, (Page consultée le 05 mai 2001), Instruments environnementaux, [En ligne] ,
http://www.europe.eu.int/ scadplus / leg / Fr / LVD/

– Henri Smets, (Page consultée le 05 mais 2001), les subventions pour une meilleure protection de l'environnement , [En Ligne],
http://www.Smets.com/ep/publications/ subventions_Fr.html

- Jean – Philippe Barde, (Page consultée le 04 mai 2001), Ecotaxes et reformes fiscales vertes dans les pays de l'OCDE: Bilan et mise en œuvre, [En ligne], http:// www.x-environnement.org/Jaune-rouge/

- Ministère des Finances, (Page consultée le 05 mai 2001), Mémento fiscal, [En ligne], http://www.Euronet.Be/MINIFIN/Fr-Mémento

- PEDD, (Page consultée le 05 mai 2001), Les instruments économiques et financières, [En ligne], http://www.MRW.WALLONIE.Be/DGRNE/PEDD/

- Pierre Dansereau et Jean – Pierre Drapeau, (Page consultée le 04 mai2001) , Une Fiscalité de développement durable, [En ligne], http : //www.MLINK.NET/~udd_usd/fisc.part2.html